مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٩٤

نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد

الدكتور علي الهـروط

قسم اللغة العربية ، كلية الآداب، جامعـة مؤتـة – الأردن

تاريخ استلام البحث ١٩٩٢/١٢/٢١ تاريخ قبوله للنشر ١٩٩٣/٥/٥م

ABSTRACT

This paper discusses one of the major syntactic theories in Arabic, The theory of [al-Harf al-Mukhtas, which relates either to nouns or verbs].

The study shows the great influence of this theory on syntactic Structures. It will also investigate the basis of this theory and its effect on discovering new grammatical rules. The paper has concluded that this theory contains many defects and can not be generalized.

ملخـص

يناقش هذا البحث إحدى النظريات النحويـة الهامة في النحو العربي وهي نظرية الحرف المختص. ويبـيّـن البحث ما لهذه النظرية من أثـر كبير في البناء النحوي. ويحاول أيضـاً دراسة الأسس التي تقوم عليها النظرية وأثرها في إيجاد قواعد نحوية جديدة.

ويخلص البحث الى أن هذه النظرية لا يمكن تعميمها لما يشوبها من شوائب.

نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد

اعتور النحو العربي نظريات عدّة من أشهرها نظرية العوامل. وقد أسهب النحاة قدماء ومحدثين في شرح جوانب هذه النظرية. حتى أن بعضهم صنَّف كتباً وسمها بالعوامل المائة[1]. وظلت هذه النظرية هي السائدة في تعليل كثير من ظواهر اللغة وتحليلها. وتولّد عن هذه النظرية نظريات أخرى كان لها دور بارز في البناء النحوي، من هذه النظريات «نظرية الحرف المختص» فما هي هذه النظرية؟. وما هي أصولها؟ وما دورها في التقعيد النحوي؟ هذه التساؤلات هي محور هذا البحث الذي سنحاول فيه القاء بعض الضوء على أثر هذه النظرية في النظام النحوي العربي :

الأسس التي قامت عليها النظرية :

أولا : الحرف المختص هو الحرف الذي يختص بمباشرة الاسم أو الفعل أي تخص أحدهما دون الآخر.

وعلى هذا الأساس قسّم النحاة الحروف الى ثلاثة أقسام :-

أ – قسم يدخل على الأفعال فقط وهذا القسم يشمل حروف الجزم وبعض حروف النصب.

ب– قسم يدخل على الأسماء فقط وهذا القسم يشمل حروف الجر.

جـ– قسم يدخل على الأسماء والأفعال وهذا ما سمّاه النحاة الحروف المشتركة.

ثانياً : الحرف المختص بالاسم يعمل فيه، أي يؤثر فيه اعراباً، والحرف المختص بالفعل يعمل فيه أي يؤثر فيه اعرابا. والحرف المشترك لا يؤثر فيما يباشر من الأسماء أو الأفعال، وعليه فالحروف التي تدخل على الأفعال وهي حروف الجزم وبعض حروف النصب تؤثر في الأفعال التي تباشرها، فحروف الجزم وهي لم، ولما، ولام الأمر ولا الناهية وحروف الشرط تجزم الفعل المضارع. وحروف النصب وهي أن ولن وكي واذن تنصب الفعل المضارع.

أما الحروف التي تدخل على الأسماء فهي حروف الجر وهي تجر الأسماء التي تباشرها.

أما الحروف المشتركة فهي غير عاملة، ولا تؤثر فيما تباشر البتّة.

وهذه الأسس التي أوردناها قد تحدّث عنها النحاة القدماء، ولا يخلو كتاب من كتب الأصول النحوية من الحديث عن هذه الأسس وعرضها عرضاً مسهباً. نجمل أهمها فيما يلي:

١ – يقول أبو البركات الأنباري: «ان الحرف انما يكون عاملا اذا كان مختصا كحرف الخفض، لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها. واذا كان غير مختص، فوجب ألّا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، لأنها تارة تدخل على الاسم، وتارة تدخل على الفعل»(٢).

٢ – يقول ابن يعيش: «لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره، لأنها لا اختصاص لها بالأسماء، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة، اذ العامل لا يكون الّا مختصا بما يعمل فيه. . . وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف زائدة يدخل على الأسماء والأفعال، لا يعمل في أحدهما»(٣).

٣ – ويقول أبو حيان في شرح التسهيل «أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك المعرب، ولذلك لما كان الجزم نوعاً من الاعراب مختصاً بالمضارع، والحرف الجازم مختص به، أعطى المختص للمختص. وكذا القول في حروف الجر»(٤).

٤– يقول ابن النحاس في التعليقة «وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه. وانما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص. كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجباً العمل. وأنه موجود في الحرف المختص.

فكان الحرف المختص عاملا بأصالته في العمل لذلك»(٥).

٥ – يقول السيوطي أيضا: «اعلم أنّ الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به، فان لم يكن لها اختصاص، فالقياس ألّا تعمل، فمتى وجدت مختصا لا يعمل أو غير مختص يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك، فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس»(٦).

هذه هي أسس هـذه النظرية كما توضحهـا كتب القدماء. وهـذه الأسس كان لها كبير الأثر في ظهور القواعد النحوية التالية :

١ – قاعدة اضمار رُبّ بعد الواو المسمّاة بواو ربّ كما في الأمثلة التالية :

أ – قال امروء القيس :

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي[٧]

ب– وقال جَرّان العود :

وبلـدةٍ ليـس بهـا أنيـس إلاّ اليعافير وإلاّ العيس[٨]

جـ– وقال العنبري :

وجـداءَ ما يرجـى بهـا ذو قرابـةٍ لعطف وما يخشى السماةَ ربيبها[٩]

فالكلمات ليلٍ وبلدةٍ ووجداء، قد جُرّت بربّ المحـذوفة بعد الواو ولم تعمل الواو في هذه الأسماء، لأن الواو من الحروف المشتركة، والحروف المشتركة غير مختصـة بالدخول على الأسماء أو الأفعال، لذا فهي غير عاملة.

يقول سيبـويه : «واذا أعملت العرب شيئـاً مضمراً لم يخرج عن عملـه مظهرا، في الجر والنصب والرفع، تقول : وبلد : تريد وربّ بلد، أي بتقدير ربّ المحذوفة»[١٠].

ويقـول ابن هشـام «واوربّ. لا تـدخل الاّ على منكـر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بربّ محذوفة، خلافاً للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها»[١١].

٢ – قاعدة اضمار أنْ بعد الحروف التالية الداخلة على الفعل المضارع :

أ – واو المعية كقولنا : لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن.

ب– فاء السببية : كقوله تعالى : ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهبَ ريحكم﴾ الأنفال : ٤٦.

جـ– لام التعليل، كقولـه تعالى : ﴿هو الذي أرسل رسولـه بالهدى ودين الحق. ليظهره على الدين كله﴾ التوبة : ٣٣

د – لام الجحود كقولنا : ما كان محمد ليتقاعسَ عن واجبه.

هـ– حتى : كقولـه تعالى : ﴿ولا يـدخلـون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخيـاط﴾ الأعراف : ٤٠

و – أو كقولنا : لن تحولَ المصاعبُ دون نجاحي، فعنـدي العزم أو أعمدَ الى الاستعانة

بأصدقائي.

ففي الأمثلة السابقة (أ – و)، لم يعترف النحاة بأنّ الفعل المضارع التالي للأحرف المذكورة في الأمثلة قد نصب بهذه الحروف، بل هو منصوب بأن مضمرة مقدرة بعدها جوازاً أو وجوباً*.

ففي المثال (أ) انتصب الفعل «تشرب» بأن مضمرة بعد الواو، والواو غير عاملة لأنها حرف مشترك (عطف) وحرف العطف لا يعمل لأنه غير مختص بالاسم أو الفعل(١٢).

وفي المثال (ب) انتصب الفعل «تفشلوا» بأن مضمرة بعد الفاء، فالفاء غير عاملة، لأنها حرف مشترك من حروف العطف، وحروف العطف لا تعمل لأنها تدخل تارة على الفعل وتارة أخرى على الاسم، فوجب ألاّ تعمل(١٣).

وفي المثال (جـ) انتصب الفعل «يظهر» بأن مضمرة بعدلام التعليل لأن لام التعليل حرف مختص بالأسماء وعوامل الأسماء تعمل في الأفعال(١٤).

وفي المثال (د) انتصب الفعل المضارع «يتقاعس» بأن مضمرة بعد لام الجحود، لأن اللام من حروف الجر وحروف الجر مختصة بالأسماء والحروف المختصة بالأسماء لا تعمل في غيرها(١٥).

وفي المثال (هـ) انتصب الفعل «يلج» بأن مضمرة بعد حتى، لأن حتى لا تعمل في الأفعال، لأنها من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال»(١٦).

وفي المثال الأخير (و) انتصب الفعل «أعمد» بأن مضمرة بعد أو، لأن أو من حروف العطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الاسماء والأفعال لا يعمل في أحدها(١٧).

٣ – قاعدة اضمار الفعل وجوبا بعد الحروف التالية:

أ – إنْ الشرطية : كقوله تعالى : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فَأجره﴾ التوبة : ٦
ب– إذا الشرطية كقوله تعالى : ﴿إذا السماء انشقت﴾ الانشقاق : ١
جـ– لو الشرطية كقول عمر بن الخطاب : (لو غيرُك قالها، يا أبا عبيدة).
د– حروف التحضيض «هلاّ ولولا ولوما وألا» كقولك : هلاّ زيدا ضربت أو لولا أو لوما

أو ألا زيدا ضربت.

هـ- أَمَا التي للعرض كقولك : أما زيدا أما عمرا.

ففي المثال (أ) قال النحاة أن كلمة «أحد» فاعل لفعل محذوف وجوباً بعدان، لأنّ إنْ من الحروف المختصة بالأفعال ولا تباشر سواها، أي لا تباشر الأسماء، لأنّ فيها معنى الشرط والشرطُ، يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره»[١٩].

وفي المثال (ب) كلمة «السماء» فاعل مرفوع لفعل محذوف وجوباً بعد اذا، لأنّ اذا حرف مختص بالأفعال ولا يليه إلّا هي، وان وليه اسم فبتقدير فعل، يقول ابن يعيش : «لا يلي حروف الشرط الّا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما»[٢٠]. وهناك خلاف نحوي حول رافع الاسم الواقع بعد اذا أجمله ابن الأنباري في كتابه «الانصاف» في ثلاثة آراء[٢١].

الأول : رأى أهل البصرة وهو الذي عليه جمهور النحاة ومضمونه : أن الاسم الواقع بعد اذا الشرطية مرتفع بفعل محذوف وجوبا لأن اذا لا يليها الا الفعل.

الثاني : رأى أهل الكوفة، وهو أن الاسم الواقع بعد اذا ارتفع بالفعل الموجود.

الثالث : رأى الأخفش وهو أن الاسم الواقع بعد اذا مرتفع بالابتداء.

وفي المثال (جـ) الاسم الواقع بعد لو وهو «غيرك» ارتفع بفعل محذوف وجوبا بعد لو، لأن لولا لا يليها الا الفعل، لأنها مختصة بها دون الأسماء[٢٢].

وكذلك الاسم الواقع بعد حروف التحضيض والعرض في (د) و (هـ) من الأمثلة السابقة، فالأسماء التي تلي هذه الحروف انتصبت بفعل محذوف وجوبا لأن حروف التحضيض والعرض لا يليها الّا الفعل وان وليها اسم فهو بتقدير فعل[٢٣]، وقد نصّ بعض النحاة على ذلك حيث يقول متحدثاً عن أمّا المفتوحة المخففة : «أما لا يكون بعدها الّا الفعل كما (ألا) المذكورة، فان أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل فتقول : أما زيداً، أما عمراً[٢٤].

مناقشة القواعد السابقة :

١ - **القاعدة الأولى** : اضمار ربّ بعد الواو المسمّاة بواو ربّ.

كما أسلفنا سابقا، أن النحاة العرب قدروا «ربّ» بعد الواو، لسبب بسيط، هو أن الواو حرف مشترك، أو حرف عطف، وحروف العطف غير عاملة فيما تباشره؛ لأنها غير مختصة.

والحقيقة التي لا مراء فيها، أن هذه الواو ليست واو عطف. وانما أُقحمت في حروف العطف اقحاماً وأعطيت ما لهذه الحروف من صفات وأعمال. وهي تفترق عن واو العطف بما يلي :

١ – العطف يتطلب طرفين تعقد بينهما الواو وهما : المعطوف والمعطوف عليه. ولو نظرنا الى الأمثلة التي أوردنا في هذا البحث لرأينا أنها تخلو من هذه الأطراف. اذ لا معطوف عليه يسبق الواو ولا مجال للعطف.

٢ – واو العطف لا يفتتح بها الكلام. بينما هذه الواو يفتتح بها الكلام كما في الأمثلة التي أوردناها.

٣ – واو العطف تشرك بين طرفين نكرتين أو معرفتين وهذه الواو لا تدخل غالباً الاّ على منكر، كما قال ابن هشام.

بعد هذا نستطيع القول أنّ هذه الواو ليست عاطفة، وانما هي واو لها عمل خاص ووظيفة نحوية خاصة، ولها وظيفة دلالية خاصة تختلف كلّ الاختلاف عن واو العطف، فهي جارّة تفيد معنى قريباً من معنى «رُبّ» حيث تفيد التقليل. واني أرى أن هذه الواو هي العاملة بنفسها الجر للأسماء المنكرة التي تباشرها. فهي مختصة بهذا النوع من الأسماء لافادة المعنى المراد من استعمالها. والى هذا ذهب بعض نحاتنا الأقدمين أمثال أبي العباس المبرد وبعض نحاة الكوفة(٢٤). فالى متى نبقي نحونا العربي يعتمد في كثير من قضاياه على التقدير والاضمار الغيبيين، وذلك لنتمشى مع قاعدة نحوية قسرية قال بها بعض النحاة، وصارت قرآنا لا يمس ولا يغير.

فالقول بأن هذه الواو هي واو عطف يخالف الاستقراء والوصف اللغويين، فكل النصوص التي نجدها في كتب اللغة والأدب تقول بأن هذه الواو ليست واو عطف وإنما هي واو تفتتح بها القصائد والكلام.

٢ – **القاعدة الثانية :** اضمار أن بعد واو المعية وفاء السببية ولام التعليل ولام الجحود

وحتى وأو .

فاضمار أن بعد واو المعية، يتطلبه قـول النحاة : أن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، لأنه غير مختص بالاسم أو الفعل. وهـذه الواو ليست واو عطف كما يقول النحاة فلو كانت واو عطف لعطفت بين مـا يسبقها وما يتبعها. ففي المثال الذي ذكـرنا سابقاً «لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن» لم يقصد المتكلم العطف بين الحدثين، وإلّا لما كان هذا النصب. فلو كان المقصود من هذه الواو معنى العطف لجاء الفعل «يشرب» مجزوماً. والعطف يعني التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والاعـراب. وهذا لم يتحقق باستعمال هذه الواو. فالناطق بالمثال السابق يعني مخالفـة ما بعد الواو لما قبلها في الحكم. فهو لا يقصد تكريـر العامل في الشقين. فهو لا يقصـد أن يقول : لا تأكلِ السمكَ ولا تشربِ اللبنَ، وانما المراد النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، فلـو طعم كُلاً منهما منفرداً لما كـان مرتكبـا للنهي، ولو كـان في نية المتكلم أو القـائل تكريـر العامل، لـوجب الجزم في الفعلين جميعا. فكان يجب أن يقول : لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفـردين ومجتمعين. فلـو طعم كلَّ واحـدٍ منهما منفـرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي. لأن الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، ولّما كان مخالفاً له وجب أن يخالفـه في الحكم والاعراب. ولّما كانت الواو هي التـي أوجدت مثل هذا الخلاف فهي الناصبة للفعل الذي يليها وليس «أنْ» المقـدرة بعدها. والى هذا ذهب أبو عمر الجرمي حين قال : إنّها عاملة خرجت عن باب العطف(٢٥).

وتقديـر «أنْ» بعد هذه الواو مـرده كما أسلفنا، الى قول النحـاة : إنَّ الأصل في الواو أن تكون حرف عطف والأصل في حـروف العطف ألّا تعمل لأنها لا تختص، لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل.

وكـان هذا الأمـر مـوضع خلاف بين النحـاة. فـالبصريـون هم الذين يقـدرون «أن» والكوفيون يقولون إنّ الفعل المضارع انتصب بالصرف وأبو عمر الجرمي يقول : إن الواو هي النـاصبة بنفسهـا، لأنها خرجت من بـاب العطف. وقول أبي عمـر الجرمي قمين بأن يحتذى، ونسلم نحـونا من التقـدير والتأويل اللـذين قديضران بـالمعنى الذي يـرمي إليه المتكلم من استعمال الواو.

أما تقديـر أنْ بعد فاء السببية كما في المثـال الذي ذكرنا وهـو «ولا تختلفوا فتفشلوا..»

فهو للسبب نفسه وهو أن النحاة قالوا : بأن الفاء الأصل فيها أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألاّ تعمل، لأنها تدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، فوجب ألاّ تعمل. والواقع والتحليل اللغويان يقولان بأن هذه الفاء ليست للعطف كما في المثال. فما بعد الفاء حقيقة مخالف لما قبل الفاء لأن ما قبله نهي. وهذه الفاء كما نص النحاة لا تأتي إلاّ في جواب ستة أشياء هي : الأمر كقولنا : إيتنا فنكرمَك، والنهي : كقولك : لا تنقطع عنا فنجفوكَ. والاستفهام مثل : أين بيتك فأزورك. والنفي مثل : ما تأتينا فتحدثَنا. والتمني مثل : ليت لي بعيراً فأحجَّ عليه. والعرض مثل : ألا تنزل فتصيبَ خيراً. فاذا كانت هذه الفاء بهذه الصفة فأين معنى العطف الذي نصّ عليه النحويون فيها. ففي الأمثلة الستة السابقة جاءت الفاء في جواب الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض على التوالي، فلو كانت للعطف لكان جواب الأمر أمراً والنهي نهياً والاستفهام استفهاماً والتمني تمنياً والعرض عرضاً والنفي نفياً. ولما كان ما بعد الفاء مخالفاً لما قبلها في الحكم، فإنّ هذه الفاء لها وظيفة نحوية دلالية غير التي لفاء العطف التي تفيد التشريك بين ما قبلها وما بعدها. وعليه فاني أرى أن هذه الفاء هي العاملة النصب في الفعل المضارع الذي يليها في جواب الأشياء الستة التي ذكرناها آنفاً، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي(٢٦).

أما تقدير أن بعد لام التعليل، فمرده أيضاً إلى أنَّ اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا يجوز أنْ تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير أن. والحقيقة أن هذه اللام ليست حرف جر. فهي كغيرها من اللامات كلام الابتداء التي تدخل على الأسماء ولا تؤثر فيها إعرابا، ولام التعجب ولام الاستغاثة وغيرها. فلا ندري لِمَ قاسها النحاة على لام الجر في مثل هذا الموضع. ولِمَ لَمْ يقولوا هذا في لام الأمر التي تجزم الفعل المضارع، ولام الابتداء ولام الاستغاثة وغيرها من اللامات.

فاللام في هذا الموقع تأتي لتعليل ما قبلها وليست للاضافة كما في لام الجر. فاني أرى أن الفعل المضارع ينتصب باللام نفسها وليس بأن مضمرة، وهذا يتفق مع وصف الظاهرة اللغوية كما هي وكما سمعت من العرب وهذا ما ذهب اليه الكوفيون(٢٧).

أما تقدير أنْ بعد لام الجحود فمرده إلى أنَّ اللام هي حرف جر وحروف الجر لا تعمل في الأفعال؛ لذا لابد من عامل يعمل الجر في الفعل التالي لها، فلا أقرب من أن كونها أم الباب

في هذا الموضوع(٢٨).

والواقع أن هذه اللام ليست لام الجر، لأن وظيفتها تختلف عن وظيفتها حين تدخل على الأسماء. والتركيب الذي ترد فيه هنا غير التركيب الذي ترد فيه في الجر. فهي في الفعل المضارع لا تأتي الا بعد كون منفي أو جحود. وهذا ليس شرطاً في دخولها على الأسماء، وعليه فهذه اللام ليست تلك اللام التي في الجر، فهي لام لها خصائصها النحوية والتركيبية التي تميزها عن غيرها من اللامات لذا فهي العاملة بنفسها ولا داعي لزجها في منظومة الحرف المختص.

أما تقدير أنْ بعد حتى فهو للسبب نفسه في اللامين السابقتين وهو أن هذا الحرف مختص بالأسماء لذا فهو لا يعمل في الأفعال، أما الكوفيون فقالوا بأن حتى هي العاملة بنفسها(٢٩).

والحقيقة أن حتى هي التي تنصب الفعل بذاتها اذ أن حتى حرف يدخل على الأسماء والأفعال. فان باشر الأسماء فله معناه هناك وهو «الاضافة» وان دخل على الفعل المضارع فله معنى السببية، وهناك بون واسع بين السببية والاضافة، وشتان ما بين المعنيين، ولذا فهي الجارة للأسماء وهي الناصبة للفعل المضارع التالي لها.

وكذا القول في اضمار أنْ بعد أو : فأو عند النحاة حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنها غير مختصة بالاسم أو الفعل، لذا فلا بد من تقدير أن، والحقيقة أن أو التي تسبق الفعل المضارع هي التي تأتي لمعنى «إلى أن كقول الشاعر :

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلّا لصابر(٣٠).

فأدرك المنى هنا جاءت بمعنى الى أن أدرك المنى. فالقائل لم يقصد العطف بين الفعلين استسهلن وأدرك. وانما أراد أنه سيظل يستسهل الصعب الى أن يصل إلى ما يتمناه. وهناك فرق بين المعنيين. فلا مجال للعطف هنا. فان كانت أو بهذا المعنى فهي الناصبة للفعل المضارع بعدها. وليس أن المضمرة.

٣ – **القاعدة الثالثة** : اضمار الفعل وجوباً بعد أدوات الشرط والتحضيض والعرض.

إن النحاة كما أسلفنا سابقا، قد قدّروا فعلاً بعد إذا وإنْ ولو الشرطيات، إذا وليها

اسمٌ.وهذا القول مرده الى أن القاعدة النحوية تقول: إذا وأنْ ولو لا يليها إلّا الأَفعال مقدرة أو مضمرة.

ففي الأمثلة التي ذكرناها سابقاً قلنا : ان الأسماء بعد لو وان واذا هي معمولة لفعل محذوف وجوبا، لأن هذه الحروف مختصة بالدخول على الأفعال، فلما لم يأت بعدها فعل قدَّر النحاة الفعل تمشياً مع القاعدة.

ففي قوله تعالى : (وإنْ أحد من المشركين. . . الآية) يقول النحاة إنّ «أحد» ارتفع بفعل مقدر لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل. ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملا فيه، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع، وهذا لا يجوز[٣١]. وذهب بعض نحاة الكوفة الى أن «أحد» يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل[٣٢].

وكذا القول في الاسم الواقع بعد «اذا» الشرطية في «اذا السماء انشقت». فالنحاة يرون أنّ «السماء» مرتفع بفعل مضمر لأن أدوات الشرط مختصة بالدخول على الأفعال. فان باشرت الأسماء فهي معمولات لافعال محذوفة وجوبا.

وهذا القول ينسحب على لو وما تباشر من الأسماء، فالأسماء التي تباشرها لو، معمولة لفعل محذوف لأن لو مختصة بالأفعال فان باشرت الأسماء فبتقدير فعل. وهم بهذا يصنفون جميع الجمل السابقة جملا فعلية. وفي رأيي أن الذي دعا النحاة للقول أن هذه الأدوات لا تباشر الّا الأفعال هو قسرية القاعدة النحوية من جهتين :

الأولى : ان الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة[٣٣].

الثانية : ان أدوات الشرط لا تدخل الّا على الأفعال كما يقول سيبويه : «واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال»[٣٤].

والذي نراه في هذه المسألة : أن الرأي الكوفي الذي أسلفناه سابقاً هو أقرب الى الواقع اللغوي من غيره للأسباب التالية :-

١ – ان الموجود أولى من المقدر في العرف النحوي، فالأولى أن يكون الاسم الواقع بعد هذه الحروف هو فاعل للفعل الموجود، لأنه هو الفاعل الحقيقي من جهة، ومن جهة أخرى

لا مبرر لتقدير فعل ثان من غير قصد في الكلام.

٢ – إنَّ القول بأن الأدوات المسماة بأدوات الشرط سابقة الذكر لا تدخل الاّ على الأفعال هو في الحقيقة منافٍ للواقع اللغوي، فهناك المئات من الأمثلة نثرا وشعراً من كلام العرب باشرت فيه أدوات الشرط الأسماء والأفعال على حد سواء، وقد أورد ابن الأنباري عدداً منها حين عرض لمناقشة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية[٣٥]. وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين الى القول «ولا دليل على اختصاص حروف المجازاة (الشرط) بالأفعال دون غيرها سوى افتراض النحاة الذي فرض تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشرط يفسره الفعل المذكور»[٣٦].

وقد أشار السيوطي الى هذا حين قال «وانفردت إذا بافادتها معنى الشرط دون ما وأنها لا تضاف الاّ الى الجمل الفعلية[٣٧].

والقول ذاته يمكن أن يقال في حروف التحضيض والعرض الواردة في الأمثلة الواردة في القاعدة الثالثة. حيث أشار النحاة – وكما أسلفنا – الى أن هذه الأدوات جميعا متخصصة بالدخول على الأفعال، وان باشرت الأسماء فبتقدير فعل. وهذا ما فسره كثير من النحويين في باب الاشتغال. وانتصاب الاسم التالي لبعض أدوات التحضيض والعرض بفعل مضمر، لأن هذه الأدوات مختصة بمباشرة الأفعال مقدرة أو ظاهرة.

والذي نراه في هذا الموقع أن أدوات التحضيض والعرض تباشر الجمل الفعلية والاسمية، ولا تخصص لها، فالحقيقة أن الناظر الى الشواهد اللغوية والنحوية المتعددة من شعر ونثر يرى أن هذه الأدوات كثيراً ما تدخل على الأسماء ولهذا فهي لا تخصص لها بالأفعال أو الأسماء، ولا دليل لاختصاصها إذ الواقع اللغوي يخالف ما ذهب اليه النحاة[٣٨].

أخيراً نستطيع القول إن نظرية الحرف المختص لم تكن نظرية مطّردة في كثير من المسائل النحوية التي ذكرنا، ولكنها قد تصدق على بعض الجزئيات في أحكامها العامة كحروف الجر وحروف الجزم وحروف النصب الثلاثة أن ولن وكي. وهذا يتناقض مع المبدأ العام وهو أن المراد من النظرية في البحث النحوي تفسير العمل في الحروف جميعا. واليك جانباً من هذا التناقض :

١ – ان قد والسين وسوف ولام التعريف مختصات ولم يعملن، فالثلاثة الأولى مختصة بالأفعال والأخيرة مختصة بالأسماء[٣٩].

٢ – أعملت ما النافية وكان القياس ألّا تعمل[٤٠] لأنها غير مختصة.

٣ – وأعملت اذن وان كانت غير مختصة بالفعل المضارع[٤١].

٤ – من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر[٤٢].

٥ – أعملت حروف مشتركة مع أن النظرية تقول : ان الحروف المشتركة غير مختصة فهي غير عاملة مثل : لا وان النافيتان، وحتى عند بعضهم[٤٣]. وكذلك كي. فالأصح ألّا تعمل لأنها حرف مشترك فتارة هي حرف جر وتارة حرف نصب[٤٤].

٦ – هناك حروف مختصة كان من المفروض أن تعمل ومع ذلك لم تعمل ومنها هاء التنبيه وأحرف المضارعة.

٧ – هناك حروف مختصة بالأسماء الّا أنها عملت عملين مختلفين كإنَّ وأخواتها فقد نصبت الاسم ورفعت الخبر.

بعد هذا نقول إنّ هذه النظرية اتخذت مسربين اثنين وحكمت عليهما وهما : حروف الجزم وحروف الجر، ولم ينظر الى بقية الحروف، وهذه نظرية جزئية وليست شمولية استخلص منها أحكام عممت على جميع الحروف.

ونختتم قولنا بأن الملاحظ على هذه النظرية التي حاول النحاة أن يعمموها على النحو العربي ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها، وانما تختلف معها في كثير من الاحيان. ويعود هذا الاختلاف الى أن الانتقال من الظاهرة الى القاعدة لم يتم بشكل علمي يراعي عدم الانتقال بالحكم من الكليات الى الجزئيات[٤٤]. فكان النحاة يتوصلون الى قواعدهم على ما تيَسر لديهم من شواهد، ولما ظهرت لهم شواهد أخرى تخالف ما توصلوا اليه لجأوا الى غير ملجأ منها : التقدير، الاضمار، التأويل، المحل الاعرابي، وغير ذلك، وبعد هذا كله نخلص الى النتائج التالية :

١ – واو ربّ هي العاملة بنفسها وليس رب المحذوفة لأن هذه الواو لها وظيفة خاصة غير وظيفة واو العطف.

٢ – الواو والفاء وأو وحتى ولام التعليل ولام الجحود هي العاملة النصب بنفسها لا أن المضمرة بعدها، لأن هذه الحروف تؤدى وظيفة نحوية غير التي تؤديها في الباب الرئيس الذي صنفها النحاة فيه.

٣ – اذا وإنْ ولو الشرطيات، تباشر الأفعال والأسماء والدليل اللغوي يثبت ذلك، لذا فلا داعي لتقدير فعل ان باشرت الأسماء، فلا شيء في هذه الجمل سوى أن المعمولات تقدمت على عواملها وهذا أجازه الكوفيون حين استشهدوا بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا　　أجندلا يحملن أم حديدا

حيث قدم المعمول مشيها على عامله وئيدا.

٤ – أدوات التحضيض والعرض كذلك غير مختصة بالأفعال فهي تباشر الأسماء والأفعال، والواقع اللغوي يثبت ذلك حيث أن هناك أدلة كثيرة تؤيد هذا القول لا تخفى على دارس اللغة العربية.

إحصائيـــة
تبيّن دخول إذا وأنْ ولو على الاسم
في القرآن الكريم وديوان امرىء القيس وديوان أبي سلمى وديوان عنترة

الأداة	دخولها على اسم في القرآن	دخولها على اسم في ديوان امرىء القيس	دخولها على اسم في ديوان زهير بن أبي سلمى	دخولها على اسم في ديوان عنترة
اذا	(٢٧) موضعاً	(١٢) موضعاً	(١١) موضعاً	(٧) مواضع
لو	(١) موضع واحد	(٢) موضعان	(١) موضع واحد	—
إن	(٦) مواضع	(١) موضع واحد	—	—

وإليك بعضاً من هذه المواضع لتتم بها الفائدة في الصفحتين التاليتين*:

* الشواهد أخذت من دواوين الشعراء الثلاثة الواردة في قائمة المراجع والمصادر المذيل بها البحث.

١ – اذا

أ – في القرآن

١ – فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس النساء : ٧٧

٢ – قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى. طه : ٦٦

٣ – فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون : الأنبياء : ١٢

٤ – واذا الجبال نسفت. المرسلات : ١٠

٥ – واذا الرسل أُقتت. المرسلات : ١١

٦ – فاذا النجوم طُمست. المرسلات : ٨

٧ – إذا السماء كوّرت. التكوير : ١

٨ – وإذا السماء فرجت. المرسلات ٩

٩ – واذا النجوم انكدرت. التكوير : ٢

١٠ – اذا السماء انفطرت. الانفطار : ١

١١ – واذا الكواكب انتثرت. الانفطار : ٢

١٢ – اذا السماء انشقت. الانشقاق : ١

ب – في ديوان امرىء القيس :

١ – تلك السحاب اذا الرحمنُ أرسلها — روّى بها من مُحُوْل الأرض أبيارا ص١١٥

٢ – يعل بها برد أنيابها — اذا النجمُ وَسْط السماء استقل ص ١٩٤

٣ – اذا أَجَأٌ تلفعت بشعابها — عليّ وأمست بالعماء مكللة ص ١٩٥

٤ – اذا المرءُ لم يحزن عليه لسانه — فليس شيء سواه بحزان ص ٢٠٨

جـ – في ديوان زهير :

١ – اذا السنةُ الشهباء بالناس أجحفت — ونال كرام المالفي الحجرة الأكل ص ٤١

٢ – حتى تآوى الى لا فاحش برم — ولا شحيح اذا أصحابُهُ غنموا ص ١١٠

٣ – لعمر أبيك ما هرم بن سلمى — بملحي اذا اللؤماء ليموا ص ١٤٨

٤ – أمين الشَّعري اذا القوم آنسوا — مدى العين شخصاً كان بالشخص أبصرا ص ٢٤٠

د – في ديوان عنترة :

١ – أقلّ عليك خيراً من قريح إذا أصحابه دمروه سارا ص ٢٣٨
٢ – واذا الكتيبة أجحمت وتلاحظت ألقيت خيرا من معم فحول ص ٢٥٠
٣ – فصبرت عارفة لذلك حرة ترسو اذا نفسُ الجبانِ تطلّع ص ٢٦٤
٤ – وأطعن في الهيجا اذا الخيلُ صدَّها غداه الصباح السمهري المقصد ص ٢٨٠

٢ – لو : أ – في القرآن :

١ – لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي الاسراء : ١٠٠

ب– في ديوان امرىء القيس :

١ – وجدك لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا ص ١٣١
٢ – أحزن لو أسهلَ أخزيتُهُ يعامل من خرصٍ ذابل ص ١٩٧

جـ –

٣ – إنْ : أ – في القرآن :

١ – وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك التوبة : ٦
٢ – ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك النساء : ١٧٦
٣ – وإنْ امرأةٌ خافت من بعلها نشوزا النساء : ١٢٨

ب– في ديوان زهير :

يسن لقومي في عطائي سنة فإنْ قومي اعتلوا عليّ كفاني ص ٢٩٥.

الهوامش

(١) منهم على سبيل المثال : أبـو علي الفارسي (ت ٣٧٧) انظر : انباه الـرواة ١ / ٣٠٩. وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) انظر العوامل من المائة.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري : ص ٧٥.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٧ / ٢١.

(٤) الاشباه والنظائر في النحو، السيوطي : ١ / ٢٤٨.

(٥) نفسه ١ / ٢٤٢.

(٦) نفسه ١ / ٢٤٧.

(٧) انظر هذا الشاهد في : مغني اللبيب ص ٣٦١.

(٨) انظر هذا الشاهد في : الكتاب لسيبويه ١ / ٢٦٣ والانصاف : ٢٧١.

(٩) انظر هذا الشاهد في : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٦٣.

(١٠) انظر الكتاب، ج ١ ص ١٠٦ و ٢١٣.

(١١) انظـر مغني اللبيب، ابن هشـــام، ص ٣٦١. وانظـر رأي المبرد في كتـابـه المقتضب : ٣ / ٢٥٦.

(١٢) انظر الانصاف للأنباري ص ٥٥٥.

(١٣) انظر الكتاب لسيبويه ج ٣ ص ٢٨ و ٤١، والانصاف ص ٥٥٧، والمغني ص ١٦١.

(١٤) انظر الانصاف للأنباري ص ٥٧٥، والمغني ص ٢٠٧، ورصف المباني ص ٣٠٠.

(*) القـول بإضمار أن بعـد هـذه الحروف هـــو رأي بصري. وهنـاك آراء لبعض النحـاة الكوفيين وغيرهم في هذه القضية يمكن التعرف عليها في كتاب الانصاف : ٥٥٥ و ٥٥٧ و ٥٧٥ و ٥٩٣ و ٥٩٧. فقد فصَّل القول فيها.

(١٥) انظر الانصاف للأنباري ص ٥٩٣، ورصف المباني ص ٣٠٠.

(١٦) انظر الكتاب ج ٣ ص ١٦-١٧، والانصاف ص ٥٩٧، والأزهية في علم الحروف للهروي ص ٢١٥.

(١٧) انظر شرح المفصل ص ٢١.

(١٨) انظر الكتاب ج ٤ ص ٢٣٢.

(١٩) انظر شرح المفصل ج ٩ ، ص ٩ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٨٦.

(٢٠) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ص ٦١٥.

(٢١) انظر شرح المفصل ج ٨ ص ١٥٥.

(٢٢) انظر الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٩٨، ورصف المباني ص ١٧٠، والاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٦.

(٢٣) انظر رصف المباني للمالقي ص ١٨١.

(٢٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ص ٣٧٦.

(٢٥) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، الانباري ص ٥٥٦.

(٢٦) انظر الانصاف ص ٥٥٧.

(٢٧) انظر الانصاف ص ٥٧٥.

(٢٨) نفسه ص ٥٩٣.

(٢٩) نفسه ص ٥٩٧.

(٣٠) انظر هذا الشاهد في مغني اللبيب لابن هشام ص ٦٧.

(٣١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف : للأنباري ص ٦١٦.

(٣٢) نفسه ص ٦١٦.

(٣٣) انظر أسرار العربية، ابن الأنباري ص ٧٩.

(٣٤) انظر الكتاب لسيبويه ج ٣ ص ١١٣.

(٣٥) انظر الانصاف ص ٦١٧-٦١٩.

(٣٦) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، عفيف دمشقية ص ٨٤.

(٣٧) انظر الاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٨٦.

(٣٨) انظر الجدول المرفق في نهاية البحث الذي يبين أن هذه الأدوات تباشر الاسم بكثرة.

(٣٩) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٥.

(٤٠) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٥.

(٤١) نفسه ج ١ ص ٢٤٦.

(٤٢) نفسه ج ١ ص ٢٥٤.

(٤٣) انظر الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٢١٥.

(٤٤) انظر الاشباه ج ١ ص ٢٤٤.

(٤٥) انظر تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص ١٩١.

(*) الشواهد أخذت من دواوين الشعراء الثلاثة الواردة في قائمة المراجع والمصادر المذيل بها البحث.

مصادر البحث ومراجعه

١ – القرآن الكريم.

٢ – أسرار العربية – كمال الدين الأنباري – تحقيق محمد بهجة البيطار – دمشق – ١٩٧٥.

٣ – الأشباه والنظائر في النحو – جلال الدين السيوطي – دار الحديث – بيروت – ١٩٨٤.

٤ – الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين – كمال الدين الأنباري – المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة، ١٩٦١.

٥ – تقويم الفكر النحوي – د. علي أبو المكارم – دار الثقافة، بيروت – (د.ت).

٦ – خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي – د. عفيف دمشقية – دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٨٠.

٧ – رصف المباني في شرح حروف المعاني – أحمد المالقي – تحقيق د. أحمد الخراط – دار العلم – دمشق – ١٩٨٥.

٨ – شرح ديوان امرىء القيس : حسن السندوبي – المكتبة الثقافية، بيروت – ١٩٨٢.

٩ – شرح شعر زهير بن أبي سلمى – الاعلم الشنتمري – تحقيق فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ١٩٨٠.

١٠ – شرح ديوان عنترة – تحقيق محمد سعيد مولوي – المكتب الاسلامي – بيروت – ١٩٨٣.

١١ – شرح المفصل – موفق الدين ابن يعيش – عالم الكتب – بيروت – (د.ت).

١٢ – كتاب الأزهية في علم الحروف – علي الهروى – تحقيق عبد المعين الملوحي – مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٩٨٢.

١٣ – الكتاب – سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – الهيئة العامة – القاهرة – ١٩٧٧.

١٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – جمال الدين ابن هشام – تحقيق محمد محي

الدين – مطبعة التراث العربي – بيروت – (د.ت).

١٥– معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم – د. اسماعيل عمايرة و د. عبد الحميد السيد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٦.

١٦– أنباء الرواة على أنباه النحاة : للقفطي. دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٥٠م.

١٧– المقتضب في النحو : أبو ا لعباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمة. القاهرة، ١٣٨٥هـ